الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
1 December 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

البند 26 من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-22722 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 26 من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/77/38 و A/77/136 و A/77/229 و A/77/292 و A/77/302 و A/77/312)

1 - **السيدة ريغنر** (الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة) قالت إن الطابع الملح لتغير المناخ وتصاعد النزاعات العنيفة تترتب عليه تداعيات كبيرة في جميع الدول، في ظل استمرار العالم في التعافي من الأثر المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكثيرا ما تُغفل الآثار الجنسانية لهذه الحالات الطارئة. وترتفع معدلات العنف ضد المرأة والفتاة بشكل ينذر بالخطر، وتؤدي التحديات الصحية والإنسانية والمناخية العالمية إلى تفاقم دوافع هذا العنف، بما في ذلك الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي والنزوح، مما يزيد من الحاجة إلى استجابة قوية ويسلط الضوء على أهمية الاستثمار في مجال الوقاية. وتتكشف هذه التحديات على خلفية ردة الفعل العنيفة على الصعيد العالمي التي تعرضت لها المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ولا سيما الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، مما يهدد بمزيد من التراجع عن عقود من المكاسب. ويظهر التقرير الذي أصدرته مؤخرا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بعنوان "التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة جنسانية لعام 2022" أن الجائحة أعاقت التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 5 وأن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030.

2 - ومضت تقول إن تمثيل المرأة في مناصب السلطة وصنع القرار لا يزال دون مستوى التكافؤ بين الجنسين، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضمان وضع النساء والفتيات في صميم جميع جهود الاستجابة والتعافي. وتتناول التقارير الثلاثة التي أعدت للدورة الحالية باسم الأمين العام - بشأن تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (A/77/302)، وعلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/77/312)، وعلى الاتجار بالنساء والفتيات (A/77/292) - أثر التحديات التي تعترض التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في جميع السياقات، وتشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة الوقاية، والتصدي للإفلات من العقاب، والاستجابة لاحتياجات الناجيات، والاستثمار في إجراءات التأهب.

3 - وأردفت قائلة إن تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات يبرز الحاجة الملحة إلى التصدي للعنف في السياقات الرقمية. وخلال الجائحة، أبلغت الدول عن تصاعد موجة العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت، والعنف الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلصت دراسة عالمية إلى أن 38 في المائة على الأقل من النساء تعرضن للعنف، وأن 85 في المائة من النساء تعرضن للعنف في سياقات رقمية. ويحدث هذا العنف في إطار سلسلة متصلة من أشكال العنف المتعددة والمتكررة والمترابطة عبر الفضاءات الموجودة على شبكة الإنترنت وخارجها، وكثيرا ما يسبق العنف على الإنترنت العنف الجسدي أو الجنسي خارج الإنترنت. ويبين التقرير حجم المشكلة بالتفصيل، ويحدد الفئات المعرضة للخطر، ويسلط الضوء على آثار ودوافع العنف على الإنترنت، ويقدم توصيات للعمل في المستقبل.

4 - وأعقبت ذلك بقولها إن السياقات الإنسانية وغيرها من سياقات الطوارئ أدت إلى تضخيم أوجه الضعف إزاء الاتجار وغيره من الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي تواجهها النساء والفتيات بالفعل، مما يزيد من خطر تعرضهن لهذه الأشكال من العنف. ويشير الأمين العام، في تقريره عن الاتجار بالنساء والفتيات، إلى أن التأثير الاقتصادي غير المتناسب لكوفيد-19 على النساء، إلى جانب تزايد عملية الرقمنة، عرّض النساء والفتيات لخطر تجنيدهن واستغلالهن بدرجة أكبر. ولا يزال الاتجار بالبشر يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اللواتي يشكلن 92 في المائة من ضحايا الاستغلال الجنسي، وهو أكثر أشكال الاتجار التي كشِف عنها في عام 2020.

5 - وتابعت تقول إن الأمين العام يلاحظ، في تقريره عن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حدوث تراجع عام في معدل انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لم يحدث التراجع بالسرعة الكافية لمواكبة الزيادة في النمو السكاني في البلدان التي يمارس فيها. وعلاوة على ذلك، فإن نزوح النساء والفتيات بسبب تغير المناخ والنزاعات يزيد من احتمال تعرضهن لممارسات ضارة. ونتيجة لذلك، لا تزال عدة دول تنتشر فيها تلك الممارسة بشكل مرتفع لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة، وهي القضاء على تلك الحالات بحلول عام 2030.

6 - وأشارت إلى أن احتياجات النساء والفتيات لا تؤخذ في الاعتبار في كثير من الأحيان ولا تعطى الأولوية في سياق منع الأزمات والتصدي لها على الرغم من الآثار المجنسنة العميقة للأزمات

العالمية. وختمت كلامها قائلة إن التقارير الثلاثة تؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمنع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه وإدماجه في استجابات السياسات، بما في ذلك الخطط الوطنية لمكافحة كوفيد-19 وغيرها من الإجراءات الإنسانية.

7 - **السيد بوربيرغس** (لاتفيا): قال إن الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا منذ عام 2014 تسببت في قتل ومعاناة العديد من المدنيين في أوكرانيا، وإن حقوق الإنسان للنساء والفتيات تتعرض للانتهاك. ولدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب قطري في أوكرانيا منذ عام 2015. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن عمل وإنجازات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا، وكذلك عن التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أوكرانيا لمساعدة النساء والفتيات في ذلك البلد.

8 - **السيدة دريغيليد** (النرويج): قالت إن حقوق الإنسان، مثل الحق في حرية التعبير والحق في التنظيم، تتعرض للتهديد في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نتيجة لخطاب الكراهية والعنف الرقمي. وتتعرض الصحفيات والسياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان بشدة للعنف الرقمي، الذي يؤثر سلبا على مشاركة المرأة في الحياة العامة. وينبغي تعزيز حرية الإعلام وسلامة الصحفيات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان على الإنترنت. ويلزم أيضا اتخاذ تدابير هادفة للتصدي للاعتداءات الخطيرة والجسيمة على النساء بسبب ممارسة حريتهن في التعبير. وكثيرا ما تكون هذه الهجمات منسّقة وذات طابع جنسي كبير، وتستخدم كأداة استراتيجية لإسكات أصوات النساء والفتيات. ولا يمكن اعتبار احترام حقوق الإنسان الواجبة للمرأة وتمكينها أمرا مفروغا منه، ولذلك يجب التصدي للتحديات عند ظهورها وتطوير الأدوات وفقا لذلك. وختمت كلامها بالسؤال عن الدور الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ضمان أن تتمكن المرأة، بشكل مهني أو غير مهني، من ممارسة حقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

9 - **السيدة بوكورو** (المملكة المتحدة): قالت إن حماية حقوق وحريات النساء والفتيات والنهوض بها، بما في ذلك من خلال التعليم والتمكين وإنهاء العنف، هما في صميم الاستراتيجية الإنمائية الدولية لبلدها. وأعربت عن تقدير المملكة المتحدة العميق لشراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملها الحيوي بشأن هذا الهدف المشترك. وأعربت أيضا عن تقديرها لريادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال منع العنف الجنساني. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى مواصلة تعاونه في المؤتمر الدولي المعني بمبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي سيسلط الضوء على سبل العمل في شراكة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتحسين العدالة والمساءلة عن تلك الجريمة، واستكشاف كيفية تقديم دعم أفضل للناجين. وختمت كلامها بالسؤال عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تعمل معا، بما في ذلك في الأمم المتحدة، لمنع التراجع عن الالتزامات المعيارية بحقوق المرأة القائمة منذ أمد بعيد، بما في ذلك العمليات الحكومية الدولية.

10 - **السيد رويدياز بيريز** (شيلي): قال إن من المهم وضع خطة تهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة باستخدام نهج يركز على مبدأي التنوع والتقاطعية. وتعد نساء الشعوب الأصلية العمود الفقري لمجتمعاتهن المحلية، ويضطلعن بدور أساسي في الحفاظ على معارف الأجداد ونقلها. وتؤيد شيلي، بوصفها قائدة لائتلاف العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين التابع لمنتدى جيل المساواة، العمل الذي تؤديه لجنة وضع المرأة تأييدا تاما، بما في ذلك في مجال المساواة بين الجنسين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لإغلاق المدارس أثناء جائحة كوفيد-19، أجبرت النساء على تكريس قدر كبير من الوقت لواجبات رعاية الأطفال دون منحهن أي تعويض، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز العمالة الرسمية وتوفير المزيد من مرافق رعاية الأطفال لتمكين المرأة من المشاركة في القوة العاملة.

11 - وفي الختام، أعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال مكافحة العنف الجنسي والجنساني في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي تحتاج إلى العمل على وجه الاستعجال، مثل أفغانستان.

12 - **السيد وانغ** جيشو (الصين): قال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على حماية حقوق المرأة، وتنفذ بحسن نية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتزايد مستوى تمثيل المرأة في المناصب السياسية، وتتحسن مستويات تعليمها وصحتها، وتحصل حقوقها على حماية تامة بموجب القانون. ويلاحظ وفد بلده، على وجه الخصوص، العلاقة المتبادلة بين العنف ضد المرأة وأزمة تغير المناخ، التي أدت إلى تدهور البيئة اللازمة لبقاء المرأة ونمائها. وينبغي لجميع البلدان زيادة جهودها الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، وإدماج المساواة بين الجنسين والوعي في جميع جوانب هذا العمل، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة في مجالي التعافي من الجائحة وأزمة المناخ.

13 - ومضى يقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك، في الوقت نفسه، بمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، وينبغي أن تلتزم البلدان المتقدمة بتقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعزيز قدراتها على

التصدي لتغير المناخ، والقضاء على عوامل التحيز والعنف ضد المرأة التي تسبب فيها تغير المناخ.

14 - وختم كلامه قائلا إن الصين مستعدة لتعزيز عمليات التبادل والتعاون مع البلدان الأخرى من أجل التصدي بشكل جماعي لتغير المناخ، وتسريع التعافي الأخضر، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز قضية المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

15 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية، بوصفها بلدا شهد العديد من محاولات الاتجار بالنساء والأطفال، تشدد على ضرورة توفير المساعدة الطبية والنفسية، ولا سيما المساعدة القانونية، للناجين من الاتجار. وأشار إلى أهمية خطر تشويه السمعة، وتساءل عن أفضل طريقة للتغلب على هذا الخطر والتهديدات المادية والبيانات الكاذبة في السياقات الرقمية. وعلاوة على ذلك، ورد في تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (A/77/302)، أن واحدة من أصل ثلاث نساء تتعرض للعنف البدني و/أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها. وختم كلامه بالتساؤل عما إذا كانت هذه الإحصائية دقيقة وعن كيفية التوصل إليها.

16 - **السيدة كارلي** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن وفد الاتحاد الأوروبي يقدر قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومساهمتها القيّمة في تحقيق المساواة بين الجنسين في العالم، ولا سيما في وقت تتعرض فيه النساء والفتيات لضغوط متزايدة فيما يخص تمتعهن بجميع حقوق الإنسان تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة. وفي أفغانستان، حدث تراجع في الإنجازات التي تحققت في العقود الأخيرة. وفي إيران، اندلعت احتجاجات نسائية في جميع أنحاء البلد للدعوة إلى المطالبة بحقوقهن في أعقاب وفاة مهسا أميني، التي توفيت أثناء احتجازها لدى الشرطة بعد القبض عليها لارتدائها ما كان ينظر إليه على أنه حجاب غير لائق.

17 - ومضت تقول إن النزاع عامل مضاعف لمخاطر الاتجار بالبشر. وفي أعقاب العدوان الروسي على أوكرانيا، أبلغت منظمات المجتمع المدني عن زيادة في العنف الجنسي والجنساني. واعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية لمكافحة الاتجار بالبشر، توفر إطارا للتصدي للتحديات الناشئة عن الحرب. وبالنظر إلى أن معظم الفارين من أوكرانيا هم من النساء والأطفال، سوف يعمم المنظور الجنساني، ويسترشد تنفيذ الاستراتيجية بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأعربت عن رغبتها في معرفة المزيد عما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تفرض أوجه ضعف اقتصادية واجتماعية على النساء والفتيات، والحد من خطر تعرضهن للاتجار، لا سيما أثناء النزاعات، وكيف يمكن للدول أن تكفل مساءلة الجناة.

18 - وأردفت قائلة إن العنف ضد النساء والفتيات لا يقتصر على النزاعات. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمنع العنف على الإنترنت وخارجه الذي يستهدف النساء والفتيات، والتصدي له. وقدمت عملية جيل المساواة وائتلاف العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين، في جملة أمور أخرى، أدوات لمكافحة العنف على الإنترنت. وختمت كلامها بالتساؤل عما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لمنع العنف على الإنترنت ضد النساء والفتيات والتصدي له بشكل فعال.

19 - **السيدة فاسكيز مونيوز** (المكسيك): قالت إن بلدها عضو في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإنه استضاف مؤخرا منتدى جيل المساواة، الذي تم خلاله التعهد بالتزامات تشمل التحالف العالمي من أجل الرعاية. ويتفق وفد بلدها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الحاجة إلى تحسين آليات المساءلة واجتذاب المزيد من الاستثمارات والتعهدات. وانضمت المكسيك إلى فريق المساءلة التابع لمنتدى جيل المساواة، الذي يهدف إلى إضفاء الشفافية على عمل ائتلافات العمل التابعة له. وأنشأت حكومة بلدها مؤخرا "صندوق إيياس" (Ellas Fund) لصالح المشاريع النسائية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذه أمثلة على المبادرات العملية التي أطلقتها حكومة بلدها لتعزيز السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية وإعطاء الأولوية لحماية حقوق النساء والفتيات في أعمالها. وختمت كلامها بأن أعربت عن رغبتها في معرفة كيف يمكن للدول أن تدمج أصوات منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية المناصرة لقضايا المرأة وأصوات الشباب في العمليات التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

20 - **السيدة ميلارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن التقرير الذي قدمته المقررة الخاصة يعد أساسيا في زيادة الوعي بحجم أعمال العنف ضد النساء والفتيات والخسائر التي تلحقها بالمجتمعات، فضلا عن مساعدة الدول الأعضاء على مساءلة الجناة وتحقيق العدالة وتقديم خدمات الدعم الفعالة للناجيات. وأصدرت الولايات المتحدة استراتيجيتها الوطنية الأولى بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين، التي توضح سعيها الدؤوب لتحقيق المثل العليا التي تجسد هذا المفهوم، بما في ذلك هدف العيش بمنأى عن تهديد العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك،

جرى التوقيع على قانون العنف ضد المرأة لاعتماده، مما يحسّن الوقاية والاستجابة ويزيد الموارد المتاحة للناجيات.

21 - ومضت تقول إن العنف الجنساني هو حرمان الفرد من حقوق الإنسان، ويمثل اختلالا أساسيا في هيكل السلطة بالمجتمعات، وله آثار ضارة على التنمية والنمو الاقتصادي والصحة والسلامة والأمن. ويدرك بلدها بصفة خاصة الاستهداف غير المتناسب لأفراد الفئات السكانية المهمشة والضعيفة تقليديا التي تعاني من أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة. ويتعين على الدول أن تعمل معا لوضع حد لجميع أشكال العنف الجنساني. وختمت كلامها بالتساؤل عن العوامل التمكينية المنهجية للعنف الجنساني والعقبات التي تعترض الإنفاذ، والكيفية التي يمكن بها للدول أن تعمل بشكل جماعي للقضاء عليها.

22 - **السيدة روحاما** (ماليزيا): قالت إن وفد بلدها يردد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/77/292) بأنه ينبغي الاعتراف بالاتجار بالنساء والفتيات بوصفه شكلا من أشكال العنف الجنساني. ولا يمكن إنكار تعرض النساء والفتيات للاتجار، والدليل على ذلك أن نسبة عالية من الضحايا من النساء والفتيات. وزادت المشاكل الأساسية للثقافة الأبوية والأعراف الاجتماعية في بعض المجتمعات من خطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنساني والاتجار بهن. وتلتزم ماليزيا بمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق تطبيق الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد، وهي حماية الضحايا عن طريق توفير الاستحقاقات والخدمات، ومقاضاة جرائم الاتجار بالبشر، ومنع المزيد من الجرائم المتصلة بالاتجار. وختمت كلامها بالسؤال عن مدى تقبل أصحاب المصلحة لفكرة الاعتراف بالاتجار بوصفه شكلا من أشكال العنف الجنساني، فضلا عن التحديات المتوقعة في الحصول على هذا الاعتراف الرسمي، وعن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها بمجرد الاعتراف رسميا بالاتجار بالنساء والفتيات بوصفه شكلا من أشكال العنف الجنساني.

23 - **السيدة ريغنر** (الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة): تكلمت عن الحالة في أوكرانيا، فقالت إنها اجتمعت مؤخرا مع المفوض الأوكراني للمساواة بين الجنسين والمنسق المقيم الجديد في البلد. وفي أعقاب غزو الاتحاد الروسي، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا لمساعدة النساء والفتيات، بما في ذلك في مجالي الوقاية والعدالة المتصليّن بالاتجار، ودعم منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية لمعالجة الحالة الإنسانية للمرأة في البلد. وهي تدعم أيضا وكالات الأمم المتحدة في الخطوط الأمامية للعمل الإنساني، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيره من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات المساواة بين الجنسين، وتنفيذ اتفاقية اسطنبول، ومشاركة المرأة، والفرص الاقتصادية.

24 - ومضت تقول إن النرويج ما فتئت تقود الاستجابة في دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في مجلس الأمن، وتعمل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن مبادرات لدعم الناشطات في مناطق الحرب والنزاع. وهناك أطر عمل مختلفة داخل الأمم المتحدة تهدف إلى دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

25 - وأردفت قائلة، في معرض ردها على ممثلة المملكة المتحدة، إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترحب بالدعم الكبير الذي تقدمه الدول الأعضاء في التصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، فضلا عن أن المسألة أكثر بروزا في مجلس الأمن وهناك زيادة في عدد النساء اللاتي يقدمن إحاطات إعلامية. غير أن هناك حاجة إلى أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية لإنشاء نظم للتنفيذ، وأن تقوم بأنشطة توعية فعالة لضمان وجود المرأة في مواقع النفوذ، وأن توفر تمويلا متزايدا للمنظمات النسائية التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين.

26 - وأعربت عن الترحيب بالدور الذي تقوم به شيلي في إطار منتدى جيل المساواة وائتلاف العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين. وستتيح الدورة السابعة والستون للجنة وضع المرأة، التي سيكون موضوعها ذو الأولوية "الابتكار والتغير التكنولوجي، والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، فرصة ممتازة لمواصلة المناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمرأة أن يكون لها تأثير وحقوق أكبر في السياق الرقمي.

27 - وفيما يتعلق بما يمكن عمله لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، من المهم تناول حقيقة أن غالبية الأشخاص الذين يشترون النساء اللاتي يستغلن جنسيا هم من الرجال الذين يعيشون في بلدان مسالمة. ولذلك من الضروري النظر في كيفية تغير سلوك الرجال وكيفية دعمهم للنساء بشكل أفضل. وفيما يتعلق بمنع الاتجار، تحتاج المرأة إلى معرفة حقوقها ويلزم معالجة هذه المسألة بسرعة كبيرة أثناء النزاعات، وهو ما حدث في أوكرانيا. ومن الضروري ضمان مصادر بديلة لكسب الرزق والنظر في حقيقة أن بعض الناس مستعدون لاستغلال يأس المرأة، إما كمتجرين بالنساء أو بدفع المال لممارسة

الجنس معهن. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تحديد أولويات هذه المسائل في خطط عملها وتوفير التمويل الكافي لمعالجتها.

28 - وردا على الجمهورية العربية السورية، قالت إنه وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية، تعرّض ثلث النساء للعنف الجنسي. وفيما يتعلق بالاحتجاجات الشجاعة في إيران التي أعقبت مقتل مهسا أميني، والتي ذكرتها ممثلة المملكة المتحدة، أدلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ببيانات تدعو إلى إجراء تحقيق وإنجاز العدالة.

29 - وأعربت عن شكرها لوفد المكسيك على قيادته ودعمه لمنتدى جيل المساواة. وشكرت أيضا وفد الولايات المتحدة على الدعم الذي يقدمه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأحاطت علما باستراتيجية البلد بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين والجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنساني. وعلى الرغم من حدوث تطورات إيجابية في السنوات الأخيرة من حيث التشريعات والإصلاحات الجديدة في العديد من الدول الأعضاء، فإن ما ينقص هو نظم التنفيذ والتمويل. ومن الضروري أيضا معالجة الأدوار الجنسانية الضارة وتشجيع الرجال على إظهار التضامن والمشاركة في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

30 - وأعربت عن موافقتها على أهمية حماية الضحايا ومنع الجرائم. وختمت كلامها قائلة إن التقارير تناولت الصلات بين العنف الجنساني والاتجار، وأعربت عن أملها في أن يتسنى مواصلة مناقشة هذه المسألة، بما في ذلك من جانب لجنة وضع المرأة.

31 - **السيدة كيتا** (الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان) قالت إن تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود للقضاء على ناسور الولادة في غضون عقد واحد (A/77/229) قدِم عملا بقرار الجمعية العامة 159/75 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار في إطار البند المعنون "النهوض بالمرأة". ويعد ناسور الولادة من أخطر الإصابات التي يمكن أن تحدث أثناء الولادة، حيث يترك ثقباً بين قناة الولادة والمثانة و/أو المستقيم. وسببه عُسر الولادة المطول، دون تدخل طبي في الوقت المناسب. وتصيب هذه الحالة نصف مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم، وتحدث آلاف الحالات الجديدة كل عام. ويشهد التقرير على العواقب الطبية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية الوخيمة المترتبة على هذه الإصابة إذا ما تركت دون علاج. وإلى جانب سلس البول، فإن 90 في المائة من الحالات ينتج عنها الإملاص، وكثيرا ما تصاحب هذه الحالة الاضطرابات العصبية والالتهابات والفشل الكلوي والعقم. ويؤثر ناسور الولادة على أفقر النساء والفتيات وأكثرهن تهميشا، اللائي يحرمن من الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، ومن المساواة والكرامة. ويعد القضاء على ناسور الولادة جزءا لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بوعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعدم ترك أي شخص خلف الركب. وأشارت إلى أنها شهدت العذاب والمعاناة التي تتحملها النساء والفتيات المصابات بهذه الحالة بصفتها ممثلة قطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

32 - ومضت تقول إنه أُحرِز تقدم على الرغم من النكسات الأخيرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ. ويمكن الوقاية من الناسور والقضاء عليه بحلول عام 2030 إذا أتيحت لجميع النساء والفتيات إمكانية الحصول على خدمات جيدة في مجال رعاية صحة الأمهات والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية التوليدية الطارئة ورعاية الوليد والتغطية الصحية الشاملة. غير أن التقدم المحرز في النهوض بالصحة الإنجابية الجنسية على الصعيد العالمي كان بطيئا. وبالنظر إلى أن زواج الأطفال وحمل المراهقات والحمل المبكر يعرضون الفتيات لخطر العنف والوفيات والأمراض، بما في ذلك الناسور، فإن هناك حاجة إلى تمكين المجتمعات المحلية وضمان مشاركتها. ويسمح تلقي العلاج وإجراء المتابعة اللازمة بإعادة إدماج الناجيات في مجتمعاتهن المحلية. ويقدم التقرير خمس توصيات استراتيجية لاتخاذ إجراءات عاجلة هي: الوقاية والعلاج؛ والدعم المالي؛ واستراتيجيات الاندماج؛ وجهود الدعوة والتوعية؛ والبحوث والبيانات والأدلة العملية.

33 - **السيدة ديل** (النرويج): قالت إن وفد بلدها يثني على الأعمال والجهود التي لا غنى عنها التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع أنحاء العالم. ويعد ضمان حق النساء في اتخاذ ما يرين من قرارات بشأن أجسادهن أولوية أساسية لبلدها. ويكتسب دور الصندوق في ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة واستقلالها الجسدي أهمية كبيرة. ولمكافحة الناسور، من الضروري العمل معا لتعزيز فرص الحصول على هذه الحقوق، التي تعتبر أساسية لصحة ورفاه الجميع. وختمت كلامها قائلة إن النرويج لا تزال ملتزمة التزاما عميقا بالصندوق وولايته، بوصفه شريكا رئيسيا في هذا العمل.

34 - **السيدة فاسكيز مونيوز** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يرحب بالعمل الذي يضطلع به الصندوق بهدف تخفيف معاناة أضعف النساء

والفتيات في جميع أنحاء العالم. وهو يقر أيضا بقيادة الصندوق لائتلاف العمل في مجال الاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التابع لمنتدى جيل المساواة. ومن الضروري تنسيق العمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مجالات خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وإمكانية الحصول على التثقيف الجنسي الشامل، والخدمات الشاملة المتخصصة التي تراعي الصحة النفسية والاجتماعية للناجيات من العنف الجنسي والجنساني، وتوفير المساعدة القانونية الفعالة. ويعد العنف الجنسي والجنساني ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد تعكس أعمال التمييز المرتبطة بالممارسات المستمرة المعادية للمرأة في جميع أنحاء العالم. وختمت كلامها قائلة إن وفد بلدها مهتم بمعرفة المزيد عن التعاون القائم بين الدول في جمع البيانات ووضع المؤشرات لقياس التقدم المحرز من خلال توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للناجيات من العنف الجنسي وما يمكن تحسينه في هذا الصدد.

35 - **السيدة بوكورو** (المملكة المتحدة): أعربت عن إشادة وفد بلدها بالعمل المنقذ للحياة الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقالت إن إحراز تقدم في كفالة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على نحو شامل وجامع يمثل أولوية عليا لحكومة بلدها، حسبما يعكسه بيان الحكومة المتعلق بالقضاء على وفيات الأمهات والرضع والأطفال التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030. ويشمل ذلك توفير الرعاية التوليدية الجيدة في الوقت المناسب، وهو أمر أساسي للقضاء على ناسور الولادة. وكجزء من نهج شامل إزاء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، من الأهمية بمكان توفير خدمات الإجهاض المأمون. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى أن يعتمد الصندوق نهجا حازما قائما على الأدلة يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإجهاض المأمون. وقالت إن تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان تمكين النساء والفتيات من تحقيق إمكاناتهن الكاملة يتوقفان على الاحترام الكامل لاستقلاليتهن الجسدية. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تحشد جهودها لتحسين خدمات صحة الأم وحماية وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع.

36 - **السيدة سانشيز غارسيا** (كولومبيا): أعربت عن امتنان وفد بلدها لتسليط الضوء على حالات النساء اللواتي يعانين من ناسور الولادة. فتلك الحالات تذكيرٌ بالسبب الذي دفع بعض الدول إلى توجيه نداءات متكررة لإدراج الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية في المناقشات.

37 - **السيدة كيتا** (الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان): قالت إن قضايا المرأة مترابطة ومتداخلة، ولذلك يعمل الصندوق بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن طائفة من المسائل المتصلة بالعنف الجنساني ووفيات الأمهات. وأعربت عن امتنان الصندوق للمانحين الذين قدموا له التبرعات، وكذلك للمؤيدين الذين احتشدوا في مواجهة ردود الفعل السلبية. ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم عمل الصندوق، وكذلك إلى ضمان أن تظل النساء والفتيات أولوية للجميع، وهو أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

38 - **السيدة أكوستا فارغاس** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إنه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، عملت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على إجراء حوارات مع 26 دولة طرفا في جنيف وقدمت ملاحظات ختامية بشأن تقاريرها. وفي حزيران/يونيه 2022، قررت اللجنة جعل الإجراء المبسط لتقديم التقارير الإجراءَ الرئيسي للنظر في تقارير الدول الأطراف. وقامت اللجنة أيضا بتقييم تقارير 17 دولة طرفا في إطار متابعة الملاحظات الختامية. وفي عمليات التقييم تلك، أقرت بالتدابير التشريعية أو تدابير الميزانية أو غيرها من التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف في مجالات منها النهوض بالمرأة، والعنف الجنساني، والمشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي. ومن الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة على مدى السنوات الـ 40 الماضية ضمان إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء على الصعيد الدولي. فقد اتخذت في هذا الصدد إجراءات بشأن 11 شكوى فردية خلال السنة الماضية، وخلصت إلى وجود انتهاكات في حالات تتعلق بالعنف الجنساني ضد المرأة، والعنف التوليدي، والتمييز ضد ناشطة مثلية، من بين حالات أخرى.

39 - وأضافت قائلة إن اللجنة وضعت 38 توصية عامة منذ إنشائها. وستعتمد اللجنة، في دورتها الثالثة والثمانين، توصيتها العامة رقم 39 بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وستكون هذه هي المرة الأولى التي تُصدر فيها هيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان توجيهات تركز حصرا على التمييز الذي تعاني منه نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وأعربت عن امتنان اللجنة لحكومة المكسيك لما قدمته من دعم مالي، وكذلك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لما قدمتاه من دعم تقني.

40 - وتابعت قائلة إن النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم تؤثر سلباً على حقوق الإنسان للنساء، وعلى أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن ككل، ولا يزال العنف الجنسي بمختلف أشكاله المتطرفة يُستخدم سلاحاً من أسلحة الحرب. والدول الأطراف ملزمة ببذل العناية الواجبة لمنع جميع أشكال العنف الجنساني التي ترتكبها الجهات من الدول ومن غير الدول وحماية النساء والفتيات من هذا العنف، بما في ذلك في النزاعات المسلحة، ومقاضاة مرتكبيه. وأعربت عن تأييد اللجنة لجهود مفاوضات السلام في سياق النزاعات المسلحة الجارية والناشئة. فقد استخدمت اللجنة إجراءاتها المتعلقة بالإبلاغ لإثارة الشواغل بشأن انتهاكات حقوق المرأة في نزاعين مسلحين جاريين. وفي شباط/فبراير 2022، أنشأت فريقا عاملا لرصد حالة النساء والفتيات الأوكرانيات والتواصل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وكذلك مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة الأخرى. وفي 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ستنظر اللجنة في التقرير الدوري التاسع لأوكرانيا خلال دورتها الثالثة والثمانين في جنيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أنشأت اللجنة فريقا عاملا معنيا بأفغانستان. وفي أول تفاعل لهيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان مع سلطات الأمر الواقع الأفغانية، طلبت أيضا من وزارة الخارجية الأفغانية تقديم تقرير عن حالة النساء والفتيات في البلد منذ 15 آب/أغسطس 2021. وفي نيسان/أبريل 2022، رافقت اللجنة المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه في زيارة تقنية مشتركة إلى كابول.

41 - وواصلت قائلة إن الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات لا تزال تتزايد في أجزاء عديدة من العالم. وتشكل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ تهديدا وجوديا لسبل عيش النساء، ولا سيما بالنسبة لنساء وفتيات الشعوب الأصلية، اللائي يتأثرن بشدة بالمخاطر المرتبطة بتغير المناخ، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، والحواجز التي تحول دون الحصول على الأمن الغذائي والمائي. وفي التوصية العامة رقم 39 بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية، توصي الدول الأطراف بأن تكفل لنساء وفتيات الشعوب الأصلية تكافؤ فرص المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

42 - **السيدة ألونسو جيغانتو** (إسبانيا): قالت إنه في ظل استمرار تعرض حقوق الإنسان للنساء والفتيات للتهديد بسبب أوجه عدم المساواة والتمييز والعنف الجنساني، جعلت إسبانيا المساواة بين الجنسين إحدى أولويات سياستها الداخلية والخارجية. وأعربت عن ترحيب بلدها بمقرر اللجنة 80/سادسا الذي يقضي بالإبقاء على اللغة الإسبانية لغة عمل رسمية ثالثة للجنة، وأعربت عن تأييده المقررين 80/أولا و 80/ثانيا اللذين تضمنا طلبَ تقديم تقرير استثنائي عن حالة النساء والفتيات في أفغانستان وإنشاءَ فرقة عمل تُعنى بالنظر في أثر تطورات الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان على حقوق النساء والفتيات. وأعربت عن قلق بلدها العميق إزاء الغياب الملموس للنساء والفتيات عن جميع مجالات الحياة العامة وإزاء الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الخاصة بهن.

43 - وأعربت عن ترحيب إسبانيا بالتقدم المحرز في البلدان المشمولة بالاستعراض، ولا سيما البلدان التي تشهد نزاعات أو أزمات. ووصفت حظر حق المرأة في اتخاذ قرارات حرة بشأن جسدها وتقييد حقها في الإجهاض الآمن والقانوني بأنهما إهانة لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة ولكرامتها كما أنهما تمييز جنساني. وقالت إن وفد بلدها يسأل عن التقدم المحرز في هذا الصدد وعن سبل الحيلولة دون وقوع انتكاسات. وأعربت عن رغبته أيضاً في الاطلاع على المزيد عن التقدم المحرز في القضاء على أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وقالت إن اللجنة ينبغي أن تحدّث توصيتها العامة رقم 18 (1991) بشأن النساء ذوات الإعاقة لكفالة اتساقها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فالهدف هو كفالة عدم تخلف النساء ذوات الإعاقة عن الركب فيما يتصل بالجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بما في ذلك مكافحة العنف الجنساني ضد المرأة والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

44 - **السيدة أكيتا** (اليابان): قالت إن المجتمع الدولي، إلى جانب اللجنة، أحرز بشق الأنفس تقدما في القضاء على التمييز ضد المرأة في العقود الأخيرة. وبالنظر إلى أن القضاء على التمييز ضد المرأة أمر أساسي للنهوض بالمرأة، سيكون مفيداً زيادة التفاعل بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الثالثة. وقالت إن وفد بلدها سيكون ممتنا إذا ما تحدثت رئيسة اللجنة عن أفكارها بشأن زيادة التعاون بين اللجنتين وعن آرائها بشأن كيفية تعاون الدول الأطراف. وأعربت عن اهتمامه أيضاً بمعرفة المزيد عن التدابير الرامية إلى تضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين، حيث إن المساواة في الأجر عنصر أساسي من عناصر المادة 11 من الاتفاقية. وأوضحت أن حكومة بلدها ألزمت مؤخرا الشركات التي يصل عدد موظفيها إلى

301 موظف أو أكثر بالكشف عن الفجوات في الأجور بين الجنسين. وسألت عن التدابير الفعالة الكفيلة بتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين.

45 - **السيدة روهاما** (ماليزيا): قالت إن مشاركة المرأة مشاركة نشطة وهادفة في المجتمع أمر مهم لإقامة مجتمع أكثر شمولا. وقالت إن بلدها يدعو بقوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد صاغ سياسات محددة الهدف لضمان تمتع النساء والفتيات بتكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة. وأوضحت أن خطة ماليزيا الثانية عشرة للفترة 2021-2025 تتضمن تدابير مخصصة للنهوض بشؤون المرأة، مما يدل على التزام الحكومة وإرادتها السياسية إزاء تنمية أكثر شمولا وفي متناول المرأة، بما يتماشى مع رؤية الرخاء المشترك لعام 2030 التي حددها البلد.

46 - وأضافت قائلة إن ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد قدمت مؤخرا تقريرها الدوري السادس بشأن تنفيذ الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويغطي التقرير التطورات المستجدة والتقدم المحرز محليا بين عامي 2017 و 2021، ويقدم معلومات مستكملة بشأن السياسات والمبادرات والتدابير الملموسة التي تتخذها الحكومة للقضاء على التمييز ضد المرأة.

47 - وتابعت قائلة إن ماليزيا ستواصل الاضطلاع بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي في النهوض بتمكين المرأة، وأعربت عن استعداد بلدها للتعلم من غيره وتبادل أفضل الممارسات بشأن المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة. وسألت عما إذا كانت هناك برامج للتدريب وبناء القدرات تكفل للدول الأطراف مواصلة تحسين تقاريرها القطرية وتعزيز الالتزامات بموجب الاتفاقية.

48 - **السيدة لودفيغ** (ألمانيا): قالت إن ألمانيا لا تزال ملتزمة باعتزاز بدعم الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. بيد أنه من دواعي الأسف أن الاتفاقية تتعرض لهجوم متجدد، بما في ذلك من جانب دول سبق أن جعلت تمكين المرأة أحد مبادئها الأساسية. وفي ضوء هذا التطور المثير للقلق، تؤكد ألمانيا من جديد بالكامل التزامها بتعزيز المساواة القانونية والفعلية الكاملة بين الجنسين وبإزالة الحواجز التي تواجهها النساء والفتيات في سياقات مختلفة. فتمكين المرأة لا يمكن أن يتحقق دون إعمال جميع حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، وحماية جميع النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني، وكفالة المشاركة المتساوية والهادفة لجميع النساء في جميع مجالات الحياة العامة.

49 - وأضافت قائلة إن ألمانيا تحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري على القيام بذلك. ولا يزال هناك تمييز ووصم على نطاق واسع فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، مما يعني أن النساء والفتيات، وكذلك الرجال، يجهلون في كثير من الأحيان المعلومات الأساسية في هذا السياق. ونتيجة لذلك، لا تتمتع النساء في كثير من الأحيان بالاستقلالية الجسدية الكاملة، ويعانين في صمت في ظل دعم محدود، إن لم يكن منعدما. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بمعرفة المزيد عن الطرق التي تسعى بها رئيسة اللجنة إلى معالجة مسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في عمل اللجنة.

50 - **السيدة فاسكيز مونيوز** (المكسيك): أعربت عن ترحيب وفد بلدها بأن التوصية العامة رقم 39 بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية تدرج نهجا متعدد الجوانب. وأعربت عن تشجيع المكسيك لنساء وفتيات الشعوب الأصلية على الاضطلاع بدور قيادي داخل مجتمعاتهن وخارجها، فضلا عن الحفاظ على هوياتهن من خلال لغاتهن وثقافاتهن ومعارفهن التقليدية. بيد أن المكسيك تلاحظ بقلق الحواجز الإضافية التي تواجهها فتيات ونساء الشعوب الأصلية في التمتع بالحقوق الأساسية، مثل إمكانية اللجوء إلى القضاء أو الحصول على المعلومات بلغات الشعوب الأصلية. لذلك، لا يمكن إنكار أهمية لغات الشعوب الأصلية في تأكيد حقوق نساء وفتيات هذه الشعوب. وسألت عن الكيفية التي ينبغي بها وضع سياسات عامة تضمن إمكانية لجوء نساء وفتيات الشعوب الأصلية إلى القضاء بصورة فعالة.

51 - **السيد رويدياز بيريز** (شيلي): قال إن حكومة بلده تعرّف نفسها بأنها حكومة مناصرة لقضايا المرأة وملتزمة بإدماج منظور جنساني في جميع إجراءات الدولة. وفي هذا السياق، تم تعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في كل وزارة من الوزارات الحكومية الـ 24 التي تترأس 15 منها وزيرات. وتعمل شيلي أيضا على وضع سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة. وفي إطار تصدي حكومة بلده للتحديات العديدة، فهي تتخذ خطوات حاسمة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، وقد قدمت مؤخرا مشروع قانون إلى المؤتمر الوطني بغرض التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 190). وقدمت أيضا مشروعي قانونين بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف وبشأن تحسين

الضمانات الإجرائية، وحماية حقوق ضحايا الجرائم الجنسية وتجنب وقوعهن ضحايا مجدداً. وبصفة شيلي مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، ستعمل على ضمان أن تظل حقوق الإنسان للنساء والفتيات أولوية على جدول الأعمال الدولي.

52 - **السيد أليغري** (البرتغال): قال إن البرتغال هي أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تصدق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول). وبلده مؤيد قوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو ملتزم بتنفيذ خطة عمله الوطنية تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وخلال حوار بنّاء مع اللجنة أجراه وزير الدولة البرتغالي المعني بالمساواة بشأن التقرير الدوري العاشر لبلده، أكد التزام البرتغال بالعمل وفقا لتوصيات اللجنة، مما سيساعد على تحقيق هدف ضمان المساواة بين المرأة والرجل وإعمال حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات. فقد أسهمت استنتاجات اللجنة وتوصياتها، وكذلك تعليقاتها العامة، في التقدم الذي أحرزته البرتغال في هذا السياق. وأعرب عن شكر وفد بلده اللجنة على تبني الإجراء المبسط لتقديم التقارير.

53 - وأضاف قائلاً إن البرتغال اعتمدت تدابير للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وهي تعمل أيضا على مكافحة الفصل بين الجنسين والقوالب النمطية في سوق العمل، وتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين، ومنع العنف العائلي والقضاء عليه، فضلا عن تقديم الدعم للناجيات. وقد عززت أيضاً المساواة في المناصب الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي، بما في ذلك في مجلس الوزراء الحالي.

54 - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء مقاومة إعمال حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، فهن يواجهن أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز وتُنتهك حقوقهن في الحياة وحرية الرأي والتعبير والصحة والتعليم والعمل. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تسهم في حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات.

55 - **السيدة كارلي** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن وفد الاتحاد يدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري إلى القيام بذلك. وينبغي للدول الأطراف أن تعيد النظر في أي تحفظات وأن تسحب التحفظات التي تتعارض مع موضوع الاتفاقية وغرضها. وفي هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على الحالة في إيران، حيث يناضل الناس من أجل القدرة على ممارسة حقهم الأساسي في التجمع والاحتجاج في أعقاب تعرض مهسا أميني لإساءة المعاملة من جانب شرطة الآداب ووفاتها أثناء الاحتجاز. وأعربت عن إدانة الاتحاد الأوروبي استخدام العنف ضد المرأة وعن حثه إيران على إجراء تحقيقات سريعة وشاملة ومستقلة ونزيهة وشفافة بشأن وفاة السيدة أميني.

56 - وأضافت قائلة إن جائحة كوفيد-19 لا تزال تتسبب في تفاقم التحديات والحواجز التي تعترض النساء والفتيات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وقالت إن وفد الاتحاد يؤكد من جديد التزامه بتعزيز وحماية وإعمال حق كل فرد في التحكم بشكل كامل في الشؤون المتصلة بحياته الجنسية وصحته الجنسية والإنجابية، وفي اتخاذ قرارات بشأنهما بحرية ومسؤولية، بمنأى عن التمييز والإكراه والعنف. ويشدد الوفد أيضا على ضرورة حصول الجميع على معلومات جيدة وميسورة التكلفة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات التعليم والرعاية الصحية، ويشير إلى مساهمات منتدى جيل المساواة في هذا الصدد. وسألت عن الاستنتاجات التي استُخلصت من تقارير الدول التي خضعت للاستعراض خلال العام الماضي من حيث الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها لتحقيق المساواة بين الجنسين والتصدي للتحديات الطويلة الأجل الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وأعربت عن اهتمام وفد الاتحاد أيضاً بالحصول على معلومات مستكملة عن العمل الجاري بشأن التوصية العامة المتعلقة بحقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

57 - **السيدة أكوستا فارغاس** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إنها ممتنة لما تقدمه الوفود من دعم وإنه من المهم للغاية أن تعتمد الدول الأطراف نهجا استباقيا في دعمها للجنة. وأعربت عن اتفاقها مع ممثلة إسبانيا على أن اللجنة بحاجة إلى زيادة التركيز على حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وأنه ينبغي تحديث توصيتها العامة رقم 18 (1991) بشأن النساء ذوات الإعاقة.

58 - وردا على ممثلة اليابان، أشارت إلى أن اللجنة أثارت مسألة الفجوة في الأجور بين الجنسين في جميع حواراتها مع الدول الأطراف. فهذه الفجوة في الأجور مشكلة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، ومن ثم فهي مدرجة في الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان تحقيق ولايات اللجنة. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته ممثلة ماليزيا بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تدعم الدول الأطراف لتحسين تقاريرها القطرية والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، قالت إن اللجنة تحتاج إلى مزيد من الموارد لمساعدة الدول في هذا المجال.

59 - وأضافت قائلة إنها تتفق مع ممثلة ألمانيا على أن الحقوق الجنسية والإنجابية تقع في صميم ولاية اللجنة، وقالت إن اللجنة أدلت ببيان أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء القرار القاضي بتقييد الحق في الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية. وردا على المكسيك، قالت إن القضاء على التمييز ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية أولوية من أولويات اللجنة، ومن الأهمية بمكان تيسير إمكانية لجوء نساء الشعوب الأصلية إلى القضاء، بسبل منها توفير الخدمات بلغاتهن، وضمان وجود قاضيات من الشعوب الأصلية داخل النظام القضائي، وإقامة حوار بين النظام القضائي للشعوب الأصلية والنظام القضائي للدولة.

60 - وأعربت عن امتنان اللجنة لما تبذله شيلي من جهود لوضع سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة. وقالت إن مسألة العدالة مسألة أساسية، وتقدم التوصية العامة رقم 33 (2015) معلومات عن ضمان إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، ولا سيما في حالات العنف.

61 - وتابعت قائلة إنه يتعين على الدول الأطراف أن تعمل معا لحماية اللجنة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والنظام المتعدد الأطراف ككل من الانتكاسات. وتقدم الهيئات والاتفاقيات الإقليمية، بما فيها اتفاقية اسطنبول، دعما كبيرا للولايات الدولية وتحتاج أيضا إلى حماية خاصة.

62 - وواصلت قائلة إنه على الرغم من أن إيران لم تصدق على الاتفاقية، فإن اللجنة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في هذا البلد. فالمساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون مكرسة ليس في الأطر التشريعية فحسب، وإنما أيضا في الممارسات الملموسة للدول. وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 إمكانية حدوث تراجع في تلك المجالات من حيث صحة المرأة وعملها. وقالت إن اللجنة ستعتمد التوصية العامة رقم 39 في دورتها التي ستعقد في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

63 - **السيدة إسترادا - تانك** (رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات): قالت إن ثمة هجوماً متزايداً في جميع أنحاء العالم ضد المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وقد كان لظهور جهات فاعلة استبدادية وقومية وأصولية عواقب وخيمة على المساواة بين الجنسين، وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وحق الفتيات في التعليم. وعلى النحو الذي أشار إليه الفريق العامل في تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن نشاط الفتيات والشابات (A/HRC/50/25)، فعلى الرغم من أن النساء والفتيات هن في طليعة تنفيذ مبادرات العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والاستدامة، فإنهن ما زلن يواجهن العديد من التحديات المتجذرة في تقاطع عاملي نوع الجنس والعمر.

64 - وأضافت قائلة إن الأطفال والشباب عموما كثيراً ما يعاملون على أنهم غير قادرين على اتخاذ قرارات بشأن حياتهم أو على المشاركة في المناقشات العامة، غير أن الفتيات يواجهن حواجز أكبر. فالعديد منهن تربين منذ صغرهن على أن مكانهن في المنزل، وكثيرا ما يؤدي اضطلاعهن بواجبات الأسرة والرعاية إلى ضيق الوقت الذي يمكن تخصيصه للنشاط. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يعطي الوالدان الأولوية لتعليم الذكور.

65 - وتابعت قائلة إن الوالدين السلطويين أو المفرطين في الحماية يضعون قيودا أكثر صرامة للفتيات والشابات، ويُعزى ذلك إلى القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية الأبوية. وتتراوح ردود فعل الوالدين تجاه نشاط الفتيات والشابات من الحرمان من الدعم إلى التهديدات والعنف.

66 - وواصلت قائلة إن الحصول على التعليم لا يزال مشكلة، ولا سيما في المناطق الريفية أو غير المستقرة. وكثيرا ما تكون الفتيات والشابات غير مدركات لحقوقهن بما فيه الكفاية على نحو يكفل لهن ممارستها كناشطات. وتشمل الحواجز الرئيسية الأخرى الزواج المبكر والقسري، والحمل القسري أو غير المرغوب فيه أو حمل الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجنسي، وتقييد فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات واللوازم في هذا الصدد.

67 - واسترسلت قائلة إن انعدام السلامة والأمن عقبتان رئيسيتان أيضاً. فالاعتداءات والمضايقات وأعمال العنف في الشوارع وفي وسائل النقل العام تؤدي إلى الحد من أنشطة الفتيات والشابات ومن تنقلهن خارج المنزل. وفي المناخ السياسي والاجتماعي الحالي، تعاني الفتيات والشابات من تزايد خطر التحرش والعنف عند تناول مواضيع تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وانتقاما منهن لنشاطهن، قد يعانين من العنف العائلي أو يُفصلن عن أطفالهن. ويجبرن أحيانا على التخلي عن نشاطهن حرصا على البقاء الاقتصادي لأسرهن. ويتسبب في تثبيطهن عن النشاط أيضاً التحرش والعنف عبر الإنترنت اللذان تيسرهما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

68 - ومضت قائلة إن الفتيات كثيرا ما لا يسجلن منظماتهن بسبب إجراءات التسجيل المكلفة، أو حواجز الحد الأدنى للسن، أو اشتراط امتلاك حساب مصرفي. وفي جميع أنحاء العالم، تعاني المنظمات النسائية المكرسة للفتيات من نقص في التمويل بشكل غير متناسب.

69 - واسترسلت قائلة إن تمكين الفتيات والشابات شرط مسبق لا غنى عنه لإقامة مجتمعات عادلة وشاملة وسلمية ومستدامة. ويقع على عاتق الدول التزام بالاعتراف بحقوق الفتيات والشابات واحترامها وبتهيئة بيئة تمكينية لممارسة هذه الحقوق. ودعت جميع الجهات الفاعلة إلى بناء جسور قوية مع الناشطات الشابات وإشراكهن في عمليات صنع القرار.

70 - **السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا): قالت إنه بسبب أوجه الظلم المنهجية، تؤثر جائحة كوفيد-19 والأزمات البيئية الثلاثية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اللائي يناضلن في الصفوف الأمامية من أجل حقوق الإنسان والاستدامة البيئية والديمقراطية. وأعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل مع الدول والقطاع الخاص ومنظمات النساء والفتيات لدعم إنشاء فضاءات رقمية آمنة للنساء والفتيات تتيح لهن إقامة التحالفات، والكيفية التي يمكن بها لإعمال حق الإنسان المتمثل في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة أن يعزز إعمال حقوق النساء والفتيات.

71 - **السيد تشينغ ليانغ** (ماليزيا): قال إن ماليزيا اتخذت مجموعة متنوعة من التدابير لحماية النساء والفتيات على الإنترنت. وتساءل عما يمكن أن تفعله المنظمات الدولية لدعم جهود الدول لمواكبة تطور التهديدات الرقمية التي تستهدف النساء والأطفال، وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تشجيع القطاع الخاص على تطوير منتجات رقمية تكفل الحد من الاعتداء عبر الإنترنت.

72 - **السيدة غندرسن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تعتزم زيادة تمويل التعاون من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأكثر من الضِعف. وأعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تعزز جهود الفريق العامل لمكافحة التمييز ضد النساء والفتيات.

73 - **السيدة فاسكيز مونيوز** (المكسيك): قالت إن حكومة بلدها تسعى إلى تمكين النساء والفتيات بوصفهن عوامل للتغيير. وسألت عن إمكانية إيجاد أرضية مشتركة على الصعيد المتعدد الأطراف لتشجيع فضاءات تكفل تعزيز نشاط الفتيات والشابات.

74 - **السيدة ماثي** (بلجيكا): قالت إنه ينبغي للدول أن تكفل توافر الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ذات الجودة وأن تعترف بالإجهاض كخدمة أساسية من خدمات الرعاية الصحية. وقالت إنها ستكون ممتنة لو حصلت على معلومات عن الممارسات الجيدة والتطورات الواعدة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

75 - **السيدة كارلي** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن النساء والفتيات أخذن زمام المبادرة في موجة جديدة من النشاط النسوي والديمقراطي والبيئي، بما في ذلك في إيران، حيث أججن الاحتجاجات في أعقاب وفاة مهسا أميني. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتعزيز وحماية وإعمال حق جميع الأشخاص في التحكم في المسائل المتصلة بحياتهم الجنسية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والتصرف فيها بحرية ومسؤولية، ويشدد على ضرورة حصول الجميع على معلومات جيدة وميسورة التكلفة عن الصحة الجنسية والإنجابية. وسيعمل على تعزيز حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف أثناء النزاعات المسلحة، وعلى كفالة المساءلة عن هذا العنف. وتساءلت عن الكيفية التي تستطيع من خلالها الدول تمكين إجراء اتصالات مجدية بين صانعي القرار والمدافعات عن حقوق الإنسان.

76 - **السيدة رابان** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة تعمل على تعزيز وحماية حقوق وحريات النساء والفتيات في مواجهة التهديدات العالمية المتزايدة. وقد انضمت مؤخرا إلى تحالف الحركات النسوية الجديد، وهو مبادرة تعاونية متعددة الجهات المعنية تعمل على تعبئة الدعم للمنظمات والحركات المعنية بحقوق المرأة. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في معرفة الكيفية التي يمكن بها للجهات المعنية أن تعمل معا بمزيد من الفعالية لمنع الأعمال الانتقامية وتخويف الناشطات من النساء والفتيات.

77 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن زوجات وأطفال المقاتلين الإرهابيين الأجانب تقطعت بهم السبل في سجون غير قانونية في شمال شرق سورية لأن بعض البلدان رفضت إعادة مواطنيها إلى أوطانهم. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت رئيسة الفريق العامل تعتبر حالات الرفض هذه محاولة للتهرب من المسؤولية وما الذي يمكن أن تفعله لتشجيع إعادة السجناء إلى أوطانهم.

78 - **السيدة إسترادا - تانك** (رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات): ردا على سؤال بشأن إنشاء فضاءات رقمية آمنة تعزز نشاط الفتيات، قالت إن آليات حقوق الإنسان بحاجة إلى تشجيع الحوار المتعدد المستويات مع مقدمي خدمات المنصات الرقمية، مع التركيز على قوانين وقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وينبغي

للدول أن تطلب من الشركات الرقمية الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات.

79 - واستطردت قائلة إن انعدام ثقة الفتيات والشابات في المؤسسات قد امتد ليشمل المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وينبغي لآليات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة أن تفعل المزيد لكفالة الاستماع إلى آراء الفتيات. والفريق العامل نفسه يعمل بنشاط مع منظمات الفتيات لهذا الغرض.

80 - وواصلت كلامها قائلة إنه يمكن للدول الأعضاء أن تساعد الفريق العامل على مكافحة التمييز ضد النساء والفتيات بالتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة والاستثمار في التعليم الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية ويراعي احتياجات الطفل، وبدراسة أشكال التمييز المتداخلة، وتنفيذ تدابير وسياسات وقوانين شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وينبغي لها أيضا إلغاء تجريم الإجهاض وكفالة الحصول على الحقوق والسلع والخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية.

81 - وتطرقت إلى مسألة إنشاء منابر مؤسسية شاملة للفتيات، فقالت إن التقرير يذكر كمثال على ذلك إحدى الدول التي أنشأت العديد من برلمانات الشباب، ويمكن أيضا تنظيم برلمانات مماثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويقدم التقرير أيضا أمثلة على أطر العمل الوطنية التي تعطي الفتيات دورا في صنع القرار. ومن المهم عدم الاقتصار على السماح لأصوات الفتيات بأن تُسمَع، بل ينبغي أيضا الأخذ بما يقلن على مأخذ الجد والتأكد من أن مساهماتهن يُسترشد بها في وضع السياسات والمعايير العامة التي تؤثر عليهن.

82 - وأضافت أن التقرير يشير أيضا إلى ضرورة إزالة حواجز التمويل والحواجز العمرية وتنفيذ التدابير التي تحقق التوازن بين حماية الفتيات وتمكينهن. وينبغي للقوانين أن تحمي الحق في الرعاية والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإجهاض.

83 - وأوضحت أنها قد أصدرت عددا من البيانات، بما في ذلك بالاشتراك مع آليات حقوق الإنسان الأخرى، تحث فيها الحكومات على إعادة النساء والأطفال المحتجزين في المخيمات السورية إلى أوطانهم. وينبغي عدم استخدام الأصل القومي أو الأصل الإثني أو المعتقدات الدينية كذريعة لحرمان النساء أو الفتيات من حقوق الإنسان الواجبة لهن. وعلى الرغم من اختلاف الحالات، ينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان العالمية أولوية عامة في حل المسائل المتصلة بالإعادة إلى الوطن.

84 - **السيدة السالم** (المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه): قدمت تقريرها عن العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة المناخ، بما في ذلك التدهور البيئي وما يتصل به من تدابير الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها (A/77/136)، فقالت إن محاولات التحكم فيما تقوله النساء والفتيات وما يفكرن فيه أو يرتدينه، بالإضافة إلى منعهن من الحصول على الحقوق الجنسية والإنجابية، صارت في تزايد. ويشكل تغير المناخ عاملا مضاعفا للخطر، وقد تجلت آثاره بشكل أشد في صفوف المهمشين بالفعل، بمن فيهم النساء والفتيات.

85 - وزادت على ذلك أن الأدلة المتاحة تبين بوضوح أن أثر تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم جميع أنواع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات. ففي أعقاب الكوارث الطبيعية، يتضاعف احتمال تعرضهن للعنف، ولا سيما عندما يكن نازحات أو في ملاجئ الطوارئ، ويرجع ذلك جزئيا إلى محدودية فرص الوصول إلى آليات الإبلاغ والحماية. وتزداد أيضا مخاطر الوقوع ضحية لأنشطة الاتجار بالبشر ولانفصال الأسر والتيتم. وفي ظل الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق المقترنة بالتدهور البيئي البطيء الظهور، يجبر فقدان سبل العيش والموارد المحدودة النساء والفتيات على السقوط في براثن الاستغلال الجنسي مقابل الغذاء أو الاحتياجات الأساسية أو الحصول على الأراضي لإنتاج الأغذية. ويدفع الجفاف النساء والفتيات إلى البحث عن المياه بعيدا عن المنزل في مناطق غير مأهولة أو بدون الاحتياطات المعتادة. ومع اشتداد حدة النزاعات على الأراضي، تتعرض النساء بشكل متزايد للعنف أو التهديد بالعنف بهدف مصادرة أراضيهن. وتخلف الصناعة الاستخراجية، ومشاريع الطاقة والمشاريع المتعلقة بالإنتاج، وقطع الأشجار لأغراض تجارية، والحصول على الطاقة الاستخراجية من مصادرها، عواقب سلبية وجنسانية وعنيفة في كثير من الأحيان، ولا تكون هناك مساءلة تذكر عنها إن لم تكن منعدمة. كما أن المدافعات عن البيئة معرضات بشكل خاص لخطر العنف.

86 - وانتقلت إلى الكلام عن الأحداث المناخية البطيئة الحدوث، فقالت إنها تفاقم العنف العائلي وعنف العشير. فإلى جانب العنف الجسدي، وردت تقارير عن نساء وفتيات يعانين من الاكتئاب والقلق والتفكير في الانتحار واضطراب الكرب التالي للرضح كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتغير المناخ. كما أن تدني هامش الخصوصية الذي تتيحه الملاجئ هو شكل من أشكال العنف النفسي.

87 - وتابعت تقول إن تغير المناخ قد أدى، بشكل عام، إلى زيادة فجوة الفقر بين الجنسين والفقر المتوارث عبر الأجيال والعبء الاقتصادي على المرأة، وهو ما يقلل من قدرتها على تحقيق الاستقلال المالي. وحيثما تدفع الآثار المناخية الذكور إلى الهجرة إلى الخارج، تحتاج المرأة إلى أن تكسب دخلا، بالإضافة إلى أداء مسؤولياتها الأصلية. وتعزز الضغوط الاقتصادية وفقدان سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي آليات التكيف السلبية، بما في ذلك الزواج القسري والممارسات التقليدية الضارة، وسحب الفتيات من المدرسة في وقت مبكر.

88 - وأردفت تقول إنه في الاستراتيجيات المناخية الوطنية، يُنظر إلى النساء عموما على أنهن فئة تعاني من الهشاشة فقط، وليس كجهات فاعلة وقادرة، في حين يندر الاعتراف بالفتيات. وفي حين أن المنظمات النسائية هي من بين أول من يستجيب للأزمات، لا تزال النساء والفتيات مغيبات عن عملية صنع القرار. وحثت الدول على عدم تجاهل الآثار الواضحة والتراكمية لأزمة المناخ على النساء والفتيات. ويجب على أي استجابة فعالة لآثار تغير المناخ أن تبقي الآثار المجنسة في الصدارة. ومن الضروري أيضا معالجة أسباب العنف الجنساني ومواصلة الالتزام بنهج يشمل المجتمع بأسره.

89 - **السيدة ستانسيو** (رومانيا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالدفاع عن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات. ولا بد من تغيير التصور السائد بأن التحرش بالمرأة أو ممارسة العنف عليها هو أمر طبيعي ومقبول.

90 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن بلده توجد فيه نسبة كبيرة من النساء اللواتي يتولين مهام إدارة المراكز الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر. وأعرب عن رغبته في التعرف على رأي المقررة الخاصة بشأن أثر التدابير القسرية الانفرادية على نوعية حياة المرأة وعلى التمييز والعنف ضدها.

91 - **السيد بيريوكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن التدابير التي اقترحتها المقررة الخاصة غامضة وتنطلق من مفاهيم مشكوك فيها. وعلى الرغم من أنه ينبغي مراعاة احتياجات النساء والفتيات عند التصدي للكوارث الطبيعية، فمن الناحية الموضوعية، لا يلزم أن يكون الأثر على المسائل الجنسانية في صدارة جميع النهج المتعلقة بأزمة المناخ كما اقترحت المقررة الخاصة.

92 - وزاد على ذلك أن وفد بلده يقترح تجنب استخدام التعبيرات التي لا تحظى بتوافق الآراء، مثل "النساء ذوات الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة" و "الآثار المُجنسَنة لتغير المناخ" و "أوجه عدم المساواة المجنسنة". كما أن الطريقة التي يتقاطع بها نوع الجنس مع الجوانب الأخرى لعلاقات القوة والهويات، والبيانات المتعلقة بـ "الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة" و "الأزواج من نفس الجنس"، لا صلة لها بالموضوع.

93 - **السيدة ميرفي** (أستراليا): قالت إن للدول دورا هاما تؤديه في التصدي لمعدلات العنف المرتفعة بشكل غير متناسب ضد نساء الشعوب الأصلية. وستكون أستراليا ممتنة لو قدمت المقررة الخاصة رؤى بشأن تركيز الموارد المحدودة لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

94 - **السيدة برانت** (هولندا): قالت إن فرنسا وهولندا ستيسران مشروع القرار نصف السنوي بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه، الذي سيركز في ذلك العام على القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية السلبية.

95 - **السيدة فاسكيز** مونيوز (المكسيك): سألت كيف يمكن للمكلفين بولايات في إطار الأمم المتحدة تحقيق الاتساق في جهودهم الرامية إلى تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين إزاء تغير المناخ.

96 - **السيدة سانشيز غارسيا** (كولومبيا): شددت على ضرورة النظر إلى المرأة على أنها عامل من عوامل التغيير في جهود التكيف مع المناخ، وتساءلت عن الكيفية التي يمكن من خلالها للدول أن تساعد على إدامة التعاون بين المقررة الخاصة ولجنة وضع المرأة.

97 - **السيدة الزغبي** (لبنان): قالت إن عدد جرائم قتل الإناث في الشرق الأوسط قد ارتفع في عام 2022. ومن المثير للصدمة أن بعض الناس يستشهدون بطريقة لباس الضحية أو أسلوب عيشها كمبرر لقتلها. وطلبت رأي المقررة الخاصة بشأن الأسباب الكامنة وراء هذه الطفرة الأخيرة.

98 - **السيدة برودريك** (أيرلندا): أشارت إلى أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب لتعزيز المساواة بين الجنسين، فقالت إن وفد بلدها يرحب بالدعوة إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، ويوافق على أنه ينبغي النظر إلى النساء والفتيات باعتبارهن محدِثات للتغيير يتسمن بالقدرة على الصمود. وقالت إنها ستكون ممتنة لأي مشورة عملية أو أمثلة على أفضل الممارسات في هذه المجالات.

99 - **السيدة ماثي** (بلجيكا): قالت إن من الضروري كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات على جميع مستويات ومراحل صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والمناخ، بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات في سياق تغير المناخ. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن توضح بالتفصيل الممارسات الجيدة لزيادة فرص حصول المرأة على الخدمات القانونية، بما في ذلك ما يتعلق بالأراضي.

100 - **السيدة ميلارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تدعم جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقالت إنها ستكون ممتنة للمقررة الخاصة لو قدمت آراءها بشأن الكيفية التي يمكن بها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تساعد في تعزيز التقدم نحو المساواة ومنع المزيد من الانتكاس.

101 - **السيدة بيرتيمس** (لكسمبرغ): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن الفتيات والنساء لا يتم تجاهلهن إلى حد كبير في السياسات الحكومية المتعلقة بالمناخ فحسب، بل إنهن يتلقين تثقيفا غير كاف بشأن قضايا المناخ وفرصا ضئيلة للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ التي تؤثر عليهن. وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز التثقيف بشأن ممارسة الجنس بالتراضي، وطلبت أمثلة على الآليات الفعالة القائمة ذات الصلة بتثقيف النساء بشأن الانتهاكات وكيفية منعها. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين هياكل الدعم المتاحة للنساء اللائي يتعرضن للانتهاك أثناء عمليات النزوح الناجمة عن المناخ.

102 - **السيد فاريم** (إستونيا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق (إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج)، فقال إن هذه البلدان تدين بشدة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وتساءل عن مدى اعتراف الدول بدور نوع الجنس في التصدي لتغير المناخ وما الذي يمكن عمله لكفالة التطرق للآثار المتعددة الأبعاد لتغير المناخ على نحو أكثر فعالية.

103 - **السيدة كوشير** (سلوفينيا): قالت إنه ينبغي وضع النساء والفتيات في صميم سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن توضح كيف يمكن لمختلف الجهات المعنية أن تعزز فهم الصلة بين العنف ضد المرأة والنزاع وتغير المناخ.

104 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إن بلده أطلق في عام 2019 شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تصدي القطاع المالي للرق المعاصر والاتجار بالبشر. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها الحد من خطر الاتجار بالنساء والفتيات في سياق تغير المناخ بمزيد من الكفاءة وعن الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص.

105 - **السيدة رابان** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها سيستضيف مؤتمرا بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأكدت أن منظمات حقوق المرأة تضطلع بدور مركزي في توفير خدمات الدعم الخاصة الأساسية للمرأة في أوقات النزاع والأزمات. ومن خلال إدماج المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني في أعمال بناء القدرة على تحمل تغير المناخ والعمل مع منظمات حقوق المرأة، يمكن الحد من العنف ضد المرأة. وتساءلت عن كيفية تلبية احتياجات أكثر النساء والفتيات تهميشا في مجال منع العنف وإسماع أصواتهن.

106 - **السيدة تيودور - بيزيس** (كندا): قالت إن بلدها يمول مشاريع ترمي إلى كفالة أن تعالج جهود التخطيط ووضع السياسات والتمويل المتصلة بالمناخ احتياجات جميع النساء والفتيات والتحديات التي يواجهنها، وترمي أيضا إلى تعزيز فرص العمل ومزاولة الأعمال التجارية للنساء العاملات في القطاعات المتصلة بالمناخ والطاقة والموارد. ويقدم بلدها الدعم أيضا للمدافعات عن حقوق الإنسان البيئية في جميع أنحاء العالم. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن تتقاسم أفضل الممارسات التي تكفل أن تكون الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ مراعية للمنظور الجنساني ومراعية للاحتياجات المتنوعة للنساء والفتيات.

107 - **السيد الخزرجي** (العراق): قال إن وفد بلده يتحفظ على ما ورد في التقرير من مصطلحات لا تحظى بتوافق دولي، ويشدد على ضرورة أن تركز التقارير على المواضيع التي أُسندت إليها بغية الإبقاء على صفة العالمية لدى أصحاب الولايات.

108 - ومضى يقول إن التأثيرات الاقتصادية لتغير المناخ بادية وواضحة على العراق، إذ يواجه البلد تحديا خطيرا يتعلق بانخفاض منسوب مياه الأنهار، الأمر الذي أدى إلى التصحر وتقلص المساحات الصالحة للزراعة وزيادة معدلات الفقر والنزوح الداخلي في الأرياف. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن الآثار

الضـــارة لتغير المناخ على الأســـر المعيشـــية التي تعيلها نســـاء على وجه الخصوص.

109 - **الســـيد رشـــيد** (باكســـتان): قال إن وفد بلده يرحب بتوصـــية المقررة الخاصـــة بشـــأن تعزيز فهم الصـــلة بين العنف ضـــد المرأة والنزاع وتغير المناخ. وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي يمكن بها تقديم الدعم التقني بشأن السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وآثاره على النســـاء والفتيات مع الاحترام الكامل لســـيادة الدولة ولمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وتساءل أيضا عما إذا كانت المقررة الخاصـــة تعتزم الإبلاغ عن العنف ضـــد المرأة في الأراضـــي الخاضعة للاحتلال الأجنبي مثل كشمير وفلسطين.

110 - **الســـيد شـــارما** (الهند): قال إن المرأة لا تزال تتحمل وطأة التدهور البيئي وتغير المناخ، ولا ســـيما في العالم النامي. وهناك أكثر من 1,3 مليون ممثلة منتخبة في بلاده يضطلعن بدور قيادي في وضع الســـياســـات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالعمل المناخي. وأكد على ضرورة الاستعاضة عن الاستهلاك الطائش والمدمر بالاستخدام الواعي والمستدام بغية التصدي لتغير المناخ.

111 - وتكلم في إطار ممارســـة حق الرد، فقال إن وفد بلده يرفض ويدين الإشارة الكيدية من جانب ممثل باكستان إلى إقليم جامو وكشمير الاتحادي. وأضاف أن باكستان ينبغي لها أن تضع حدا للإرهاب العابر للحـــدود حتى يتمكن المواطنون الهنود من التمتع بحقهم في الحياة والحرية.

112 - **الســـيدة ســـواريس ليتي** (البرازيل): قالت إنه في حين أن وفد بلدها يشاطر المقررة الخاصـــة الآراء التي أعربت عنها في تقريرها، فإن من الضـــروري عدم إغفال الأســـباب الجذرية للعنف ضـــد المرأة. وأعربت عن رغبتها في التعرف على رأي المقررة الخاصـــة بشـــأن أنجع الســـبل لإيجاد فرص عمل للمرأة وبناء اقتصـــادات أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة.

113 - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتوصيات الواردة في التقرير، الذي يدعو جميع الجهات المعنية إلى تعزيز فهم الصـــلة بين العنف ضـــد المرأة وتغير المناخ عن طريق دراســـة الخطة المتعلقة بالمرأة والســـلام والأمن وخطط العمل الوطنية ذات الصـــلة. وتساءلت عما إذا كان بإمكان المقررة الخاصـــة أن تقترح سبلا يمكن أن يساعد بها التعاون على تنفيذ تلك التوصيات.

114 - **السيدة كارلي** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وأضافت أنها ستكون ممتنة، شأنها شأن ممثلة سلوفينيا، لو حصلت على معلومات عن الكيفية التي يمكن بها لمختلف الجهات المعنية أن تعزز فهم الصلة بين العنف ضد المرأة والنزاع وتغير المناخ.

115 - **الســـيدة أوســـتوني** (المراقبة عن نظام مالطة ذي الســـيادة المستقلة): قالت إن النظام يشارك بنشاط في مكافحة الاتجار بالبشر. وقد اقترح مؤخرا أول بروتوكول لمكافحة الاتجار بالبشـــر على الإطلاق يعنى بمقدمي الرعاية الصحية على صعيد العالم، ونظم في عام 2019 مؤتمرا بشأن مكافحة الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي في غرب أفريقيا. وفي صـــربيا، قدم النظام الدعم إلى ملجأ لضـــحايا العنف من الشباب.

116 - **السيدة السالم** (المقررة الخاصـــة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه): قالت إن البيانات المتاحة والأدلة السردية تظهر وجود صـــلة واضـــحة بين العنف ضـــد المرأة وتغير المناخ، ولكن البيانات ضـــعيفة للغاية وغير منهجية بحيث لا تكشـــف عن أكثر من غيض من فيض. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مســـؤولية مشـــتركة عن تحسين جمع البيانات.

117 - وفيما يتعلق بالاعتراض الذي أثارته روســـيا، أكدت أنه من الضروري للغاية أن تضطلع النساء والفتيات بدور مركزي في المسائل المتصـــلة بتغير المناخ؛ فهن يمثلن نســـبة 50 في المائة من الســـكان. وعلاوة على ذلك، تنص خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 بوضـــوح على أن عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة يشكلان حواجز أمام الرخاء، وأن من المبادئ الأســـاســـية لحقوق الإنســـان عدم التمييز ضـــد أي شـــخص على أي أســـاس، بما في ذلك الجنس أو الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي.

118 - ومضـــت تقول إنه من أجل تحقيق أقصـــى قدر من التأثير بموارد محدودة، ينبغي تعميم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني بتأنٍّ أكبر. وفيما يتعلق بإنشاء فضاءات رقمية آمنة، فقد تناولت سلفها هذه المسألة في تقريرها عن العنف ضد النساء والفتيات على شبكة الإنترنت من منظور حقوق الإنسان (A/HRC/38/47). وأضافت أنها تشـــارك بنفســـها في المحادثات مع مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا فيما يتعلق بوضع الاتفاق الرقمي العالمي، وتأمل في تقديم اقتراحات للتصدي للعنف ضد المرأة في المجال الرقمي.

119 - وفيما يتعلق بالتنسيق والمواءمة فيما بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أوضحت أن المكلفين بولايات ملتزمون بالعمل مع بعضهم البعض وأنهم على وعي تام بأوجه التقاطع، بما فيها تغير المناخ. ومما يؤسف له أنه في الوثائق الأخيرة التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة، تم تخفيف نبرة العبارات التي تحث على التنسيق بين اللجنة وآليات حقوق الإنسان الأخرى. ومن الضروري أن تواصل الدول التأكيد على التلاقح فيما بين جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعربت عن قلقها الشديد إزاء رد الفعل العنيف ضد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي للدول التي صدقت على اتفاقيات حقوق الإنسان أن تدافع عنها بنشاط.

120 - واستطردت تقول إن ما يقدر بنسبة 80 في المائة من النازحين لأسباب تتعلق بالمناخ هم من النساء والفتيات. وللحد من خطر الاتجار بالبشر، ينبغي للدول أن تزيد من إمكانية الوصول إلى مسارات الهجرة النظامية، وإصدار تأشيرات إنسانية، وتوسيع فرص إعادة التوطين، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، وكفالة الحصول على الحماية الدولية بشكل فعال.

121 - وتابعت بالقول إنها تناولت مسألة العنف ضد المرأة في حالات الاحتلال، وتحديدا في حالة الأرض الفلسطينية المحتلة. وفيما يتعلق بأسباب تصاعد العنف ضد المرأة، فإن هذا العنف يشجعه الإفلات من العقاب، والمواقف المعادية للنساء، وإلقاء اللوم على الضحايا، والافتقار إلى آليات الوقاية والإبلاغ. ومع ذلك، ونظرا لعدم وجود بيانات جيدة، فإن من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة حقيقية. وهذا هو السبب الذي دفع المقررة الخاصة إلى أن تدعو مرارا إلى تحسين البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني، بما في ذلك عن طريق إنشاء مراصد لقتل الإناث.

122 - وأتبعت ذلك بالقول إنه في سياق نهج يشمل المجتمع بأسره، تظل معالجة التقاطع بين العنف ضد المرأة وأزمة المناخ مسؤولية مشتركة. ولهذا السبب، حاولت أن تشدد في تقريرها على أهمية الاستجابة المتعددة القطاعات. وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات القانونية، فإن الأولوية المطلقة فيما يتعلق بالأراضي هي كفالة حماية قوانين الميراث لحقوق المرأة.

123 - وختمت كلامها قائلة إن الخطط الوطنية للتكيف مع المناخ تشير عموما إلى المساواة بين الجنسين، ولكن الدول لا تقدم تقارير عن التزاماتها بتفصيل كاف. وشجعت جميع الدول على جمع البيانات عن كل شكل من أشكال العنف ضد المرأة، وأن تبذل جهدا متأنيا في التصدي لها جميعها وفي تحديد الصلات التي تربطها بالقضايا الأخرى.

124 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

125 - **السيد خان** (باكستان)**:** تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود الإنمائية ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هما أمران حاسمان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وإعلان ومنهاج عمل بيجين، لا تزال هناك تحديات وثغرات خطيرة ومستمرة على جميع المستويات وفي كل بلد، ولا يزال هناك العديد من الوعود والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها.

126 - وأضاف قائلا إن العنف ضد المرأة والفتاة لا يزال يشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الجنسانية. وهناك حاجة إلى منع جميع أشكال العنف الجنساني والقضاء عليها، ولا سيما قتل الإناث، كما يجب حماية الفئات الهشة من أشكال التمييز المتعددة والمتفاقمة، التي سيلزم الحصول على بيانات مصنفة عنها. وتعاني النساء والفتيات اللاتي يعشن في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة، أو تحت الإدارة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي، أو الخاضعات لتدابير قسرية انفرادية، من التمييز والعنف ويفتقرن إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والحماية الاجتماعية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

127 - وأكد على أن تهيئة بيئة للسلام العالمي، تسوى فيها المنازعات بالوسائل السلمية وتتم فيها حماية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، أمر مهم من أجل النهوض بالمرأة. وجميع الدول ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للنساء والفتيات، وفقا لتعهدها بعدم ترك أحد خلف الركب.

128 - وتابع قائلا إنه يجب إزالة العوائق التي لا تزال تعترض تمكين المرأة من الحصول على الموارد التي تحتاج إليها لكي تمارس حقوق الإنسان الواجبة لها ممارسة كاملة، بما في ذلك المساواة في الحصول على فرص العمالة الكاملة والمنتجة وعلى العمل اللائق. ويجب تخصيص موارد كافية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مكان العمل. وسيتطلب ذلك تعاونا دوليا أقوى وحوارا عالميا مكثفا لكفالة إدماج منظور جنساني في جميع السياسات والتدابير المتصلة

بالنهوض بالمرأة وتمكينها. ويجب تكثيف التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات وتعزيز دورهن بوصفهن شريكات كاملات وعلى قدم المساواة في تنمية مجتمعاتهن.

129 - وختم كلامه قائلا إنه ينبغي للجنة وضع المرأة أن تواصل العمل بوصفها أحد المنابر الرئيسية لمعالجة وتعزيز واستعراض القضايا المتعلقة بالنهوض بالمرأة وبتمكينها، ولمتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار ولايتها.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.